أكد المجتمعون على العودة الطوعية الآمنة النازحين واللاجئين والمهجرين السوريين إلى مناطق سكناهم الأصلية، وأدنوا جميع أشكال التغيير الديموغرافي.

أدان المجتمعون الإرهاب بكافة أشكاله وعلى رأسه إرهاب الدولة.

دعا المجتمعون إلى خروج جميع القوات الأجنبية والميليشيات الطائفية وفي مقدمتها القوات الإيرانية وميليشياتها ويطالبون المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في هذا الصدد.

يدعم المجتمعون جهود الأمم المتحدة لرعاية العملية السياسية والدستورية ويطالبون بتعزيز دورها ومواقفها حيال تعطيل النظام ومحاولته إفشال العملية التفاوضية.

اتفق المجتمعون على تكليف الأمانة العامة المنتخبة بالعمل على توسيع الهيئة العامة لوفد المستقلين بحيث يُضم إليها أوسع شريحة من الشخصيات الوطنية المستقلة وإشراك المرأة والشباب وتأطير عملهما بموجب آليات تعدها الأمانة العامة وتقرها الهيئة العامة في أول اجتماع لها.

يشكر المجتمعون الأعضاء المستقلين في هيئة التفاوض السورية والذين انتهى تكليفهم على كافة الجهود التي بذلوها والتمني عليهم متابعة جهدهم وتقديم خبراتهم بما يحقق آمال الشعب السوري.

كما ثمن المجتمعون جهود المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي العهد ودورها في رعاية هذا الاجتماع وما تقدمه من رعاية كريمة ودعم لهيئة التفاوض السورية والعملية السياسية التفاوضية والدستورية.

البيان الختامي لاجتماع ممثلي المستقلين لقوى الثورة والمعارضة السورية

الرياض ١ – ٢ جمادى الأولى ١٤٤١هـ، الموافق ٢٧ – ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٩

عقد في مدينة الرياض بتاريخ (٢٧-٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩) اجتماع ممثلي المستقلين لقوى الثورة والمعارضة السورية ضمّ شخصيات وطنية سورية من المستقلين والمجتمع المدني من جميع مكونات الشعب السوري.

يهدف الاجتماع إلى تكريس وحدة قوى الثورة والمعارضة السورية حول رؤية وطنية للحل السياسي تقوم على الالتزام التام ببيان الرياض٢ وما بني عليه تنظيمياً وسياسياً ووفقاً لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ وقراري مجلس الأمن الدولي رقم (٢١١٨) لعام ٢٠١٣ و(٢٢٥٤) لعام ٢٠١٥، لبناء دولة مدنية ديمقراطية تعددية تعتمد مبدأ المواطنة المتساوية وتعكس تنوع وغنى المجتمع السوري، وتحترم حقوق الإنسان ويضمن دستورها حقوق وثقافات ولغات جميع مكونات المجتمع التي تمثل خلاصة تاريخ سورية وحضارتها على قاعدة وحدة سورية أرضاً وشعباً وسلامتها الإقليمية.

أكد المجتمعون على العملية السياسية لتحقيق انتقال سياسي عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات لإنشاء بيئة آمنة وهادئة ومحايدة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها جميع السوريين داخل البلاد وخارجها تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابة المنظمات الدولية المعنية بنزاهة الانتخابات.

أكد المجتمعون على ضرورة إطلاق سراح كافة المعتقلين والمعتقلات والكشف الفوري عن مصير المختطفين والمغيبين قسراً ويطالبون المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته.

أكد المجتمعون على ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية وتخليصها من الفساد وإعادة هيكلة المؤسستين الأمنية والعسكرية.

أكد المجتمعون على تطبيق مبدأي المساءلة والمحاسبة بحق مرتكبي جرائم الحرب وجرائم الإبادة البشرية بحق السوريين، ومحاربة جرائم الفساد، ويدينون القصف الوحشي على المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان.